سلسلة مداولات علمية محكمة للقاء العلمي السنوي للجمعية - ١٧

جمعية التاريخ والآثار
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

دُول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر العصور

هيئة تحرير الكتاب:

أ. د. أحمد بن عمر الزيلعي (رئيس الهيئة)
أ. د. إبراهيم بن محمد المزيني
أ. د. سيف بن شاهين المريخي
أ. د. علي بن منصور آل شهاب
أ. د. فيصل بن عبدالله الكندري
أ. د. مشلح بن كميخ المريخي
د. سعيد بن محمد الهاشمي
أ. فؤاد بن حسن العامر

مداولات
اللقاء العلمي السنوي السابع عشر للجمعية
مملكة البحرين - المنامة
(٢٠ رجب ١٤٣٧هـ / ٢٧ إبريل ٢٠١٦م)

Scanned by CamScanner

اتفاقية السِّيْب : (١٣٣٩هـ / ١٩٢٠م)
قراءة : في المضامين السياسية والاقتصادية

أ. ناصر بن سيف بن عامر السعدي(*)

* المقدمة :

أسهمت عدة معطيات في تشكيل وصياغة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عمان قبيل عام ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م، منها؛ الوجود البريطاني في عمان ومنطقة الخليج العربي، وآثاره على الوضع الداخلي سياسيًا واقتصاديًا، سواء أكان على صعيد تحكم بريطانيا في صناعة القرار السياسي، وذلك من خلال ربط سلاطين الدولة البوسعيدية باتفاقيات سياسية وتجارية، أم عن طريق المساعدات المالية التي كانت تقدمها للسلاطين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، وجود حركة ثقافية واجتماعية عملت على تشكيل وعي اجتماعي بخطورة الظروف التي سادت في عمان، وضرورة العمل والبحث عن مخرج ينقذ الوطن وأهله، وقد تزعم هذه الحركة الشيخ نور الدين السالمي وكثير من العلماء، وعمد هؤلاء العلماء وغيرهم من الزعامات المجتمعية، بما فيهم زعماء القبائل على إيقاظ المجتمع وحثه على النهوض من أجل التغيير، والوقوف في وجه المطامع البريطانية في عمان، ونتيجة لهذا النضال حدثت الثورة العمانية عام ١٣٣١هـ/١٩١٣م ونصب سالم بن راشد الخروصي إمامًا، وبعد مدة وجيزة أصبح ثلثا عمان واقعًا تحت سيادة ونفوذ الإمامة، باستثناء المنطقة الساحلية من عمان التي كانت تدار فعليًا من قبل بريطانيا، وفي الواقع رأت بريطانيا في الثورة العمانية ثورة ضد وجودها، وحركة تسعى إلى

Scanned by CamScanner

إخراجها من عمان، ولهذا سعت إلى إجهاضها أولًا، وعندما لم يتحقق لها ذلك، عمدت إلى الحد من تأثيراتها السياسية على أقل تقدير، وكان أن عرضت الصلح، بهدف إبقاء الإمامة محصورة في المناطق الداخلية من عمان، وقد تحقق ذلك من خلال اتفاقية السيب، وتهدف هذه الورقة أولًا إلى تتبع ودراسة الظرف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي ساد عمان قبيل ثورة عام ١٣٣١هـ/١٩١٣م، وكيف أن تلك الظروف دفعت أهل عمان إلى الثورة وتنصيب سالم بن راشد الخروصي إمامًا، وثانيًا سوف تكشف الدراسة عن مضامين الثورة العمانية ومبادئها الوطنية، ورصد طبيعة الحراك الشعبي والثقافي، وصولًا إلى اتفاقية السيب عام ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م، وما العوامل التي أسهمت في صياغة الاتفاقية، وما الدلالات السياسية لتلك الاتفاقية، وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور هي :

- الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية قبيل عام ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م.
- الثورة العمانية وإحياء الإمامة عام ١٣٣١هـ/١٩١٣م.
- اتفاقية السيب عام ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م.

▪ أولًا - الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية قبيل عام ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م:

أ) الأوضاع السياسية والاقتصادية :

يعود الوجود البريطاني في منطقة الخليج العربي إلى عام ١٠٠٨هـ/ ١٦٠٠م وهو العام الذي تأسست فيه شركة الهند الشرقية بموجب مرسوم ملكي، ونص على حق الشركة في احتكار التجارة، والامتيازات في منطقة المحيط الهندي[1]. وفي عام ١٢١٢هـ/ ١٧٩٨م نجح جون مالكوم John Malcolm بتوقيع أول اتفاقية مع حاكم عمان السيد سلطان بن أحمد (ت ١٢١٢هـ/ ١٨٠٤م)، ونصت الاتفاقية على تأسيس وكالة بريطانية في مسقط، ولكنها ظلت دون وكيل بريطاني، وبينما كان المقيم البريطاني في بوشهر هو المسؤول عن تصريف مصالح بريطانيا في

Scanned by CamScanner

مسقط، إلى أن جاء عام ١٢٥٥هـ/١٨٤٠م وتم تعيين الكابتن هامرتون Hamerton وكيلًا بريطانيًا[٢].

ومنذ ذلك الحين اتخذ الوجود البريطاني في عمان عدة أشكال ومظاهر، بدءًا بالاتفاقات التجارية والسياسية وصولًا إلى اتفاقية عدم التنازل، حيث بلغ عدد الاتفاقيات التي وقعها سلاطين الدولة البوسعيديون حتى عام ١٣٣١هـ/١٩١٣م أكثر من ثماني اتفاقيات، ومن أهمها: «اتفاقية عدم التنازل» التي جاء فيها «يلتزم (السلطان) فيصل وورثته وخلفاؤه ألا يتصرفوا بأراضي مسقط وعمان»[٣]، واتفاقية أخرى تمنع تجارة الأسلحة، وكان ذلك عام ١٣٣٠هـ/١٩١٢م[٤].

كل الاتفاقيات التي وقعتها بريطانيا مع عمان جوهرها الأساس ومنطقها الداخلي هو خدمة المصالح البريطانية في المنطقة، واحتكار التجارة البحرية في المحيط الهندي، ما أدى إلى تدهور التجارة العربية عامة والعمانية خاصة. وهذا بدوره أنتج تأثيرات على المستوى الاجتماعي والمعيشي للإنسان العماني، فترك كثير من العمانيين تجارة البحر، بسبب ما آل إليه الوضع في المحيط الهندي، وهجرة كثير من العمانيين إلى شرق إفريقيا بحثًا عن الرزق والعيش[٥]. وهذا التحول الذي طرأ على الأوضاع الاقتصادية والسياسية في عمان، أوجد سخطًا وامتعاضًا من قبل أهل عمان، وقد عبروا عنه بصور عدة منها؛ مهاجمة المصالح البريطانية، والسفن البريطانية في بحر العرب والمحيط الهندي، وهجمات استهدفت حلفاء بريطانيا في مسقط ومطرح، وموانئ ساحل الباطنة[٦].

وعندما ثار العمانيون عام ١٣٣١هـ/١٩١٣م، كانت الثورة تعبيرًا عن حالة السخط والرفض الذي ترسخ في وجدان المجتمع العماني تجاه السياسية البريطانية، فكانت مواقف زعماء الثورة جاءت لتعبر عن صورة بريطانيا في أذهان المجتمع، وهذا ما جاء في إحدى الرسائل المرسلة إلى الوكيل السياسي في مسقط؛ ولأهمية هذه

Scanned by CamScanner

الرسالة، وما تحمله من معانٍ ودلالات حول طبيعة ثورة العمانيين، حيث تقول الرسالة: « .... فأي مانع لنا عن أن تباع البنادق والرمي والبارود والرصاص وجميع آلة السلاح، وأي مانع لنا أن ننقل سلاحنا عن طريق البحر وأنتم البريطانيون منعتم الإمام عزان بن قيس[٧] من ذلك ....» ثم تقول الرسالة: « ... وأن تعتدوا علينا بسلاحكم كما فعلتم في عصر إبراهيم بن قيس ... وما فعلتم بنا في بركاء عندما حاربتمونا وبأي حجة منعتم طالبين رزق الله بالبيع والشراء من عدن إلا عبر مسقط لتؤخذ العشور - الجمارك - منها وهم ممن ليس لهم علاقة بمسقط»[٨].

وفي ذات السياق عبر السلطان فيصل بن تركي للقنصل البريطاني صراحة عن الأسباب الحقيقية وراء ثورة العمانيين بقوله: « ... ومن الإعلان الذي أشرتم إليه ... وهي من تأسيس المخزن - المقصود اتفاقية منع الأسلحة -، والقوانين التي عقدناها بمشورة دولتكم القيصرية» ثم يقول السلطان فيصل: «فقد زعموا أهل الشر كذبًا أنها حيلة من طرفكم وإيانا لتحريم عشائر عمان من الأسلحة الجديدة»[٩].

يتضح مما سبق التذمر الشديد من السياسيات البريطانية، خاصة تلك المتعلقة بالجانب الاقتصادي، فكانت بريطانيا هي المتحكم الفعلي في التجارة العمانية، سواء أكان عن طريق القيود والقوانين والاتفاقيات التي فرضتها على سلاطين الدولة البوسعيدية بالإغراء حينًا، وبالقوة أحيانًا أخرى، أم عن طريق الطبقة الاقتصادية التي كونتها في الموانئ العمانية وتحالفت معها، وهم البانيان، وكان هؤلاء يتوزعون على طول الموانئ العمانية، فكان مسؤول الجمارك في كل من صور ومسقط، وموانئ الباطنة هم من البانيان[١٠]. وقد أدرك أهل عمان مبكرًا طبيعة العلاقة بين البانيان وبريطانيا والدور الذي كانت تقوم به هذه الطبقة الاقتصادية، وأنهم أي البانيان لم يكونوا إلا أذرعًا للمصالح البريطانية، وهذا ما عبر عنه الشيخ نور الدين السالمي[١١] حول العلاقة الوطيدة بين البانيان وبريطانيا حيث قال: « ... أما البانيان في زماننا فقد تعلقوا بالنصارى - بريطانيا - فهم لهم تبع حربًا وسلمًا»[١٢].

Scanned by CamScanner

أما على الصعيد السياسي فقد كانت القنصلية البريطانية بمثابة الواجهة السياسية لصناعة القرار السياسي في عمان، وقد افتتحت القنصلية بشكل رسمي عام ١٢٥٥هـ/١٨٤٠م، حيث بلغ عدد القناصل البريطانيين إلى عام ١٣٣٩هـ/١٩١٣م أكثر من خمسين قنصلا[١٣]، ولم يكن القنصل البريطاني في مسقط يتعامل وفق مبادئ العلاقات الدولية، واحترام سيادة عمان، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، بل كان يتعامل وفق منطق أن مسقط ومطرح مدينتان بريطانيتان، ووفق ما يخدم مصالح بلاده، ولتحقيق هذه الغاية، وإبقاء السلاطين تابعين إليهم استخدمت القنصلية البريطانية في مسقط عدة وسائل، منها: المعونات المالية، والتهديد المباشر للسلاطين، كما حدث مع كل من السلطان تركي بن سعيد (ت ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٨م) وفيصل بن تركي (ت ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م)، حيث هددت بريطانيا بقصف مدينة مسقط إذا لم يذعن السلطان فيصل بن تركي لمطالبهم بإلغاء الاتفاقية مع فرنسا، ومن الوسائل الأخرى التي استخدمت من قبل بريطانيا تقديم التسهيلات المادية؛ بهدف إحكام السيطرة على القرار، حيث قدمت للسلطان فيصل بن تركي قرضًا في عام ١٣١٢هـ/١٨٩٥م مقداره ستون ألف روبية، وقرضًا آخر في سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م[١٤].

كان الاحتكار الاقتصادي الذي مارسته بريطانيا، والتحكم بالقرار السياسي، سببًا لردة فعل أهل عمان، وقيام الثورة عام ١٣٣١هـ/١٩١٣م، وهذا ما عبرت عنه التقارير البريطانية بقولها: «وجود عوامل النفوذ الأجنبي على سلطان مسقط واعتماده على القوة البحرية والعسكرية الأجنبية وخضوعه المفروض عليه للمتطلبات الأجنبية فيما يتعلق بالمتاجرة في السلاح والرقيق»[١٥].

ولم تغفل المصادر العمانية عامل الوجود البريطاني في عمان، وأثره على الثورة، فقد تحدثت عن الدسائس البريطانية، ونواياهم في عمان، إذ تقول إحدى المصادر العمانية: «ولهم دسائس للإسلام خصوصًا أهل عمان فلله الأمر من قبل ومن بعد، ولكن السلطان أخذ حذره منهم ومن غيرهم، فعسى أن يجعل الله أموالهم غنيمة

Scanned by CamScanner

أما على الصعيد السياسي فقد كانت القنصلية البريطانية بمثابة الواجهة السياسية لصناعة القرار السياسي في عمان، وقد افتتحت القنصلية بشكل رسمي عام ١٢٥٥هـ/١٨٤٠م، حيث بلغ عدد القناصل البريطانيين إلى عام ١٣٣٩هـ/١٩١٣م أكثر من خمسين قنصلا[١٣]، ولم يكن القنصل البريطاني في مسقط يتعامل وفق مبادئ العلاقات الدولية، واحترام سيادة عمان، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، بل كان يتعامل وفق منطق أن مسقط ومطرح مدينتان بريطانيتان، ووفق ما يخدم مصالح بلاده، ولتحقيق هذه الغاية، وإبقاء السلاطين تابعين إليهم استخدمت القنصلية البريطانية في مسقط عدة وسائل، منها: المعونات المالية، والتهديد المباشر للسلاطين، كما حدث مع كل من السلطان تركي بن سعيد (ت ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٨م) وفيصل بن تركي (ت ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م)، حيث هددت بريطانيا بقصف مدينة مسقط إذا لم يذعن السلطان فيصل بن تركي لمطالبهم بإلغاء الاتفاقية مع فرنسا، ومن الوسائل الأخرى التي استخدمت من قبل بريطانيا تقديم التسهيلات المادية؛ بهدف إحكام السيطرة على القرار، حيث قدمت للسلطان فيصل بن تركي قرضًا في عام ١٣١٢هـ/١٨٩٥م مقداره ستون ألف روبية، وقرضًا آخر في سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م[١٤].

كان الاحتكار الاقتصادي الذي مارسته بريطانيا، والتحكم بالقرار السياسي، سببًا لردة فعل أهل عمان، وقيام الثورة عام ١٣٣١هـ/١٩١٣م، وهذا ما عبرت عنه التقارير البريطانية بقولها: «وجود عوامل النفوذ الأجنبي على سلطان مسقط واعتماده على القوة البحرية والعسكرية الأجنبية وخضوعه المفروض عليه للمتطلبات الأجنبية فيما يتعلق بالمتاجرة في السلاح والرقيق»[١٥].

ولم تغفل المصادر العمانية عامل الوجود البريطاني في عمان، وأثره على الثورة، فقد تحدثت عن الدسائس البريطانية، ونواياهم في عمان، إذ تقول إحدى المصادر العمانية: «ولهم دسائس للإسلام خصوصًا أهل عمان فلله الأمر من قبل ومن بعد، ولكن السلطان أخذ حذره منهم ومن غيرهم، فعسى أن يجعل الله أموالهم غنيمة

Scanned by CamScanner

للمسلمين»[١٦]. وقد بين المصدر نفسه تركيبة النفوذ البريطاني ووجوده في المدن العمانية خاصة الساحلية. ووجود مثل هذه الإشارات في المصادر العمانية المبكرة، يعد دليلًا على أن العمانيين كانوا قد وعوا حجم الأطماع البريطانية التي تحاك ضد وطنهم، فكان هذا الوعي أسهم في إيجاد حراك سياسي واجتماعي أدى بدوره إلى قيام الثورة في عمان.

ب) الحراك الثقافي والاجتماعي :

منذ انتهاء إمامة عزان بن قيس عام ١٢٨٧هـ/١٨٧١م، لم يهدأ الحراك الاجتماعي والثقافي، سواء على المستوى العملي الذي تمثل في مهاجمة المصالح البريطانية، أو على المستوى التنظيري، وقد قام به كثير من العلماء ورجال القبائل، أمثال الشيخ صالح بن علي الحارثي[١٧]، الذي أسس مدرسة في بلدة القابل تخرجت منها شخصيات كان لها دور كبير في إمامة سالم بن راشد الخروصي، ومن أهم تلك الشخصيات الشيخ نور الدين السالمي، رائد وملهم الثورة العمانية، وسنكتفي في هذه الدراسة بدراسة شخصيتين هما: الشيخ نور الدين السالمي، والشيخ أبو مسلم البهلاني ابن أحد الشخصيات البارزة في إمامة عزان بن قيس، هاجر إلى شرق إفريقيا وكان صوت أهل عمان وضميرهم النابض.

- **الشيخ نور الدين السالمي**

عبدالله بن حميد بن سلوم السالمي. ولد ببلدة الحوقين من بلدان ولاية الرستاق، وتتلمذ في بدايته على يد الشيخ راشد بن سيف اللمكي[١٨]، وعبدالله ابن محمد الهاشمي[١٩]، وفي عام ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م انتقل إلى شرق عمان وتحديدًا إلى بلدة القابل[٢٠] التي كانت في ذلك الوقت من أهم الحواضر العمانية سياسيًا وثقافًا، بسبب وجود الشيخ صالح بن علي الحارثي «وما يحاوله من إعادة الإمامة بالقطر العماني»[٢١]. كانت هجرة السالمي إلى شرق عمان نقطة تحول في مسيرته

Scanned by CamScanner

السياسية، وذلك لعدة أسباب، منها: وجود الشيخ صالح بن علي الحارثي الذي كان من أهم الشخصيات المعارضة، والساعية إلى الثورة على الأوضاع السياسية والاقتصادية، وثانيًا: كانت المنطقة الشرقية عامة شكلت قوة للمعارضة السياسية ضد الوجود البريطاني وحكم السلطان تركي بن سعيد وأبنه فيصل، ولهذا أسهمت هذه الأسباب في صياغة وشخصية نور الدين السالمي سياسيًا، وظل مدافعًا عن كثير من مواقف شيخه صالح بن علي الحارثي، وكان يجله ويقدره وينظر إليه بأنه أهم المحتسبين لله ولرسوله في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[٢٢].

وإضافة إلى ذلك تميز السالمي بصفات شخصية منها: تمكنه من الخطابة إذ كان خطيبًا يرتجل الخطب في المجامع والمحافل «حسب ما يقتضي المقام من السعي في إصلاح الأمة وجمع الشمل»[٢٣]، وقد استغل السالمي المنابر والخطابة من أجل بيان الأخطار التي كانت تعترض عمان وحياتها الاقتصادية والسياسية، وألمح إلى كثير من الدسائس التي تحاك ضدها، وسعى إلى بث الوعي الثقافي والسياسي، وتنبيه المجتمع إلى الخطر المحدق بعمان وأهله، وقد برز هذا الاتجاه في كثير من مؤلفات الشيخ نور الدين سواء الفقهية والشعرية، أو التاريخية، ومن يتصفح جوابات الإمام نور الدين السالمي يلمس تلك المواقف التي أبداها تجاه الوجود البريطاني سياسيًا واقتصاديًا[٢٤]، وكان الشعر من أهم الأسلحة التي استخدمها السالمي، وجعله منبرًا، لبث خطابه الثوري، والتحذير من وسائل المكر والخديعة والاحتيال التي كان قد استخدمها البريطانيون، حيث يقول:

الخصم لا يخفى عليكم ... حاله حيث انقلب
سلب الممالك باحتيال ... وقد علمتم ما سلب
حرب النصارى اليوم بالدواهي ... والكل منا غافل ولاهي
فيأخذون الدار بالخدائع ... وإنها أقوى من المدافع

Scanned by CamScanner

ولم يكن موقف السالمي يقتصر على التنظير الفقهي والأدبي والشعري، بل امتد إلى المواقف العملية، وكان يحث ويحرض زعماء القبائل للمواجهة والوقوف ضد الخطر البريطاني، وهذا ما حدث بالضبط عندما حاول القنصل البريطاني الدخول إلى المناطق الداخلية في عمان، خاصة إلى بلدان قبيلة المشارفة[٢٥]، إذ عمل السالمي على حث الشيخ عيسى بن صالح الحارثي[٢٦] على مواجهة القنصل البريطاني ومنعه من الوصول إلى بلدة الفليج[٢٧]، وبالفعل تحرك الحارثي ومعه كثير من القبائل، وأسهم هذا الحراك في منع القنصل البريطاني من تحقيق مبتغاه، وكان ذلك في عام ١٣١٨هـ/١٩٠٢م فيقول الشيخ السالمي[٢٨] :

فـرأى الـنـصـارى أنـنـا ... في البأس كالسيف العضب

فمضى القنيصل راجعًا ... متقهقرًا عما طلب

قد هاله ما قد رأى ... من حالنا يوم الرهب

ومن جهة أخرى قد أدركت بريطانيا الدور والتأثير الذي أحدثه الخطاب الثوري للشيخ نور الدين السالمي، فكتب موظفو القنصلية البريطانية في مسقط ما يلي: «... وقد أثار كبير شيوخ الإباضية في البلاد بمواعظه وخطبه المضادة للإنجليز حيث احتج على قيام الإنكليز بحرمان قبائل عمان من الحصول على الأسلحة الحديثة»[٢٩]، نعم تمكن الشيخ نور الدين السالمي من إقناع زعماء القبائل بالثورة أمثال الشيخ عيسى بن صالح الحارثي، الذي تردد في البداية كثيرًا، والشيخ حمير ابن ناصر الريامي[٣٠]، وشيوخ قبيلة بني هناءة[٣١] كافة، وتم تنصيب سالم بن راشد الخروصي إمامًا.

- **الشيخ أبو مسلم البهلاني**

ناصر بن سالم بن عديم الرواحي، يكنى بأبي مسلم، ولد في قرية محرم من أعمال ولاية سمائل في عمان، وتعددت الرواية في شأن مولده، إلا أنها تنحصر

Scanned by CamScanner

ما بين ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م و١٢٨٤هـ/١٨٦٠م، والداه الشيخ سالم بن عديم كان من الشخصيات البارزة في إمامة عزان بن قيس (ت ١٢٨٧هـ/ ١٨٧١م). هاجر أبو مسلم البهلاني إلى زنجبار عام ١٣٠٥هـ/١٨٨٨م، واستقر فيها حتى وفاته، وهناك أسس صحيفة النجاح عام ١٣٢٩هـ/١٩١١م، ورأس تحريرها مدة من الزمن، واهتمت صحيفة النجاح وغيرها من الصحف العمانية في زنجبار بأحوال وظروف عمان السياسية والاجتماعية[٣٢]، كما اهتم البهلاني بقضايا وهموم وشجون المجتمع العماني وهو في مهجره بشرق إفريقيا، وعلى الرغم من البعد المكاني بين عمان وشرق إفريقيا، إلا أن عمان ظلت حاضرة في وجدان أبي مسلم البهلاني، وقد شغلت قضايا عمان السياسية بال البهلاني، فجاء شعره يحمل ذلك الهم الوطني، فكان الشعر منبرًا من خلاله بث رسائله السياسية، وهاجم الوجود البريطاني، وقد قال من أجل ذلك القصائد الاستنهاضية، التي تهدف إلى بث روح الثورة في نفوس أهل عمان، ومن القصائد التي لم يوفر فيها البريطانيين، قصيدتاه المقصورة والعينية، حيث يقول في المقصورة[٣٣] :

أين بنو الأحرار ما سكونكم والملك والدين حريب والحرى

أين أسود الغيل ماذا اغتالها قد أسد الثعلب فينا وضرى

ارتبط الشيخ أبو مسلم ارتباطًا وثيقًا بوطنه وقضاياه وقضايا الأمة الاسلامية، وألف كتابًا أسماه «السياسة والأيمان» وقال عن سبب تأليفه: «كنا قد ألفنا الكتاب ... قبل أن يمن الله علينا بظهور دولتك - يقصد دولة سالم بن راشد الخروصي - المؤيدة»[٣٤]. ولكن أهم منجز لهذا الشيخ هي قصيدة الفتح والرضوان التي ألهمت المشاعر، وأيقظت الهمم، والعزائم في نفوس العمانيين. ولا نبالغ إن قلنا إن لتلك القصيدة جزءًا من الفضل في مناصرة إمامة سالم بن راشد الخروصي، لذلك قال عنها أبو مسلم عندما أرسلها إلى الإمام «وهذه القصيدة النونية أرجوا

Scanned by CamScanner

منك الإكثار من نسخها وإشهارها مع شيوخ القبائل عساها تحرك عواطفهم وتهز من أريحيتهم ولهذه الغاية وضعناها على هذه الوتيرة سياسة منا للدين وتحريكًا لعواطف المسلمين»[٣٥]، وقصيدته النونية، قصيدة كتبت «لاستنهاض القبائل العمانية لنبذ خلافاتها نصرة للإمام سالم بن راشد الخروصي»[٣٦]، ومما جاء في القصيدة:

يا للرجال ألم يدهش عقولكم	أن يحكم الدين أوثان وصلبان
يا للرجال دماء المسلمين غدت	هدرًا كما عبثت بالماء صبيان
يا للرجال أفيقوا من سباتكم	فقد أحاط بكم بغي وعدوان
إن السيوف التي كانت لسالفكم	ما ضمها معهم رمس وأكفان

كان موقف أبي مسلم نموذجًا لمواقف العمانيين في شرق إفريقيا تجاه، قضايا وطنهم عمان، وقد حفظ التاريخ العماني كثيرًا من الشخصيات التي خرجت من زنجبار إلى عمان، بهدف الانضمام إلى الثورة، ومساندة أهلهم في نضالهم ضد الوجود البريطاني، وكان هؤلاء ممن تربطه علاقة بالشيخ بأبي مسلم البهلاني، ومن تلك الشخصيات سبعة ينتمون إلى المنطقة الشرقية[٣٧].

وأخيرًا وليس آخرًا أسهم هذا الحراك الاجتماعي والثقافي، مع عوامل سياسية واقتصادية أخرى في قيام الثورة وتنصيب سالم بن راشد الخروصي إمامًا في نزوى ١٣٣١هـ/١٩١٣م، وهذا ما سوف نطرقه في المحور القادم.

- **ثانيًا - إحياء نظام الإمامة عام ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م:**

أ) تنصيب الإمام سالم بن راشد الخروصي :

قد بينَّا سابقًا طبيعة الظروف السياسية والاقتصادية التي سبقت قيام الثورة، وأسهبت المصادر العمانية المعاصرة لتلك الحقبة في وصف أسباب الثورة الحقيقية، التي أدت إلى إحياء نظام الإمامة، إذ يقول مؤلف كتاب «نهضة الأعيان بحرية أهل عمان» محمد بن عبدالله السالمي وكانوا «... يحذرونه - أي السلطان فيصل -

Scanned by CamScanner

غوائل الاستعمار ويسألونه العدول عن معاهدة بريطانيا»[٣٨]. نعم كان الاستعمار هو الذي أيقظ العمانيين، ودفع بهم إلى الاجتماع في بلدة تنوف أحد أعمال مدينة نزوى بتاريخ ١٠ جمادى الآخرة ١٣٣١هـ - ١٩١٣/٥/١٦م، وبعد يومين من التداول والمشاورات تم اختيار سالم بن راشد الخروصي إمامًا، بحضور كل من الشيخ حمير ابن ناصر الريامي، وزعماء بني هناءة أولاد زاهر بن هلال الهنائي شيوخ هناوية عمان الداخل، وكثير من الشخصيات الدينية والقبلية، وبعد تنصيب الإمام ومبايعته قام الشيخ عامر بن خميس المالكي[٣٩] خطيبًا في الحاضرين، إذ حث المبايعين على الطاعة والنصرة وإعانة الإمام فقال: «... وإني أعرفكم حق ما دخلتم فيه، بايعتم هذا الإمام وأعطيتموه صفقة أيديكم على السمع والطاعة ما أقام فيكم كتاب الله وأحيا سنة رسوله وسار سيرة العدل»[٤٠]، ثم خطب الإمام سالم بن راشد الخروصي، وركز في خطبته على الحرص على التقوى والصدق في الحديث وعمل الخيرات والطاعات، ثم خطبة ثالثه خطبها الشيخ أبو زيد الريامي[٤١] وكانت موجهة للعسكر دعا فيها إلى الجهاد، وبعد ثناء الله على النصر والتمكين والألفة، فقال: «... أيها الناس إن الله سبحانه وتعالى أمركم بالجهاد وحثكم عليه في كثير من آيات الكتاب العزيز وعلى لسان نبيه محمد عليه أفضل الصلاة والسلام»[٤٢]. ثم بدأ الإمام يرسل الرسائل إلى زعماء القبائل يحثهم فيها المبايعة والدخول في طاعته، فأرسل رسالة بتاريخ ١٢ جمادي الآخرة ١٣٣١هـ - ١٩١٣/٦/١٧م إلى زعماء قبيلة العبريين[٤٣] يطالبهم فيها بضرورة الحضور إلى نزوى[٤٤] والبيعة، وقام الشيخ حمير بن ناصر الريامي بدعوة قومه «من السهل والجبل أن يجتمعوا فسال الجبل الأخضر برجال بني ريام فشدوا عضد الإمام، وخرج المشايخ من بني هلال لجمع قومهم من هناءة ... وقويت لذلك شوكة المسلمين»[٤٥]، وبعد اثني عشر يومًا تم الزحف إلى نزوى والاستيلاء عليها من يد السيد سيف بن حمد البوسعيدي[٤٦]، فكان هذا النصر دافعًا لكثير من القبائل للانضمام إلى الإمامة، فأعلنت قبائل الدروع[٤٧] والحجريين[٤٨]

Scanned by CamScanner

والمجاعلة وهم شيوخ قبيلة الجنبة[٤٩]، مبايعتهم للإمام، «وترادفت الوفود من أهل الجوف[٥٠] والسر[٥١] ... وصار لذكر الإمام في ذلك الوقت صيت عظيم»[٥٢] ثم دخلت مدن مثل منح، أزكي، العوابي، سمائل، وبدبد[٥٣] في حوزة الإمامة[٥٤].

وبعد أن أعلنت القبائل المبايعةَ والطاعةَ للإمام أرسل الإمام كتابًا إلى القنصل البريطاني جاء فيه «وأنتم تعلمون أن أمر عمان عند علمائها من قديم الزمان، وإن كل ملك خالف العلماء فهو خليع عند الدولة الإسلامية النبوية منبوذ عن أمر المسلمين لا تصرف له في دولتهم، ولا نفاذ لحكمه»[٥٥] وطالب الإمام في ذات الرسالة بريطانيا بالابتعاد عن التدخل في شؤون أهل عمان، فقال: «ويجب عليكم (البريطانيين) أن تكفوا عن أمر المسلمين ولزمكم أن لا تعتدوا علينا»، وبتاريخ ١٤ ذي القعدة ١٣٣١هـ - ١٩١٣/١٠/١٤م توفي السلطان فيصل بن تركي، وخلفه في الحكم أبنه السلطان تيمور، وفي هذه الأثناء كان أنصار الإمامة قد تمكنوا من السيطرة على مدينة بدبد[٥٦] وفشل السلطان تيمور في استعادتها، وسحب كثير من القبائل أفرادها من مراكز السلطان وحصونه، وكان هذا منها إدراكًا بحقيقة الثورة، حيث انسحبت قبيلة بني بوعلي[٥٧]، وآل وهيبة[٥٨] ورفضوا مساندة السلطان[٥٩]، وبدأ العمانيون على مقربة من مسقط، فأصدر القنصل البريطاني الميجر ناكس تحذيرًا جاء فيه «... إن عسكر (الدولة) البريطانية قد نزل لصيانة مسقط والمطرح ... إن أي هجوم منكم ... بأي قصد كان سيستلزم المصادمة بينكم وبين دولتنا الفخيمة البريطانية»[٦٠].

لم تكن تلك الرسائل ذا بال عند العمانيين، فتم تجاهلها وبدأ الزحف نحو مسقط، وقد أرسل الإمام سالم بن راشد الخروصي رسالة اعتراض على التهديد البريطاني، ونزول قواتها في مسقط جاء فيها «وقد بلغنا أن طائفة من عساكركم نزلت بحريم (حدود مسقط) مكسد - مسقط - فما عرفنا وجه هذا الاعتراض بينا وبين من نصب لنا الخصومة»[٦١] ثم رسالة اعتراض أخرى في ذات المعنى من قبل الشيخ نور الدين السالمي بتاريخ ٣١ شوال ١٣٣١هـ جاء فيها: «وأنتم المطلوب من دولتكم الكف

Scanned by CamScanner

عن التدخل في هذه المسألة الخطيرة والتزام خطة الحياد حسب القانون المعروف بين الحكومات المستقلة وسلاطينها المستبدين كما فعلت فرنسا معنا»[٦٢].

في الواقع لم تلتزم بريطانيا خطة الحياد، وأنزلت قواتها وجنودها البالغ عددها ٩٥٠ جنديًا في معسكر بيت الفلج، وهو إحدى الثكنات العسكرية الواقعة قرب مسقط، ولم يكن التهديد البريطاني عائقًا أمام العمانيين، فقد وصلوا إلى سيح الحرمل وتم الهجوم على مسقط[٦٣]، وعلى الرغم من اختلال موازين القوى بين بريطانيا، والعمانيين، ومع ذلك أبدوا شجاعة وبسالة وتصميمًا وصمدوا أمام نيران المدافع والبوارج البريطانية المتطورة، ودافعهم في ذلك الدفاع عن الوطن والعقيدة، إلا إن حجم التفوق في العدة والعتاد أدى في النهاية إلى التراجع من قبل العمانيين، وقد أسفرت المواجهة عن استشهاد المئات وسقوط كثير من الجرحى[٦٤]، ومع تلك الخسائر، فإن الهجوم كان بمثابة نصر معنوي، فبدأت بريطانيا تبث إلى الإمام الرسل والرسائل، وكان الهدف من وراء ذلك هو التوقف عن الزحف إلى مناطق نفوذ السلطان تيمور، والتوقف عن تهديد المصالح البريطانية في مسقط ومطرح، وبقية المدن الساحلية، ومن الرسائل التي تلقاها رجال الإمامة، رسالة إلى الشيخ حمير بن ناصر الريامي، ورسائل أخرى لقضاة وولاة الإمامة، وكان لتلك الرسائل أهداف مزدوجة منها، إيقاف الثورة، وتقديم عروض الصلح والسلم، وهذا ما سوف نناقشه لاحقًا.

ب) مواقف بعض القبائل من ثورة عام ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م :

عندما نصب الإمام سالم بن راشد الخروصي في نزوى أبدت بعض القبائل ولاءها للسلطان فيصل بن تركي ومن هذه القبائل: بنو بوعلي بزعامة الشيخ محمد بن ناصر آل حمودة العلوي، فقد تعهد بتوفير ٤٠٠ رجل من القبائل الحليفة لهم من قبائل الهشم[٦٥] وبني راسب[٦٦]، وسارت بعض القبائل في نفس الاتجاه، فقد وصلت مجموعة من هذه القبائل إلى مسقط بهدف حمايتها من أي هجوم

Scanned by CamScanner

محتمل، كذلك بالنسبة لقبيلة الشحوح[٦٧] فقد رابطت في حصن سمائل، ودخلت قبيلة الأغابرة كقوة حراسة في حصن سمائل، كذلك مدينة صور من المدن التي ظلت على ولائها للسلطان، وقد أرسلت بعضًا من أفرادها كعساكر من أجل تقوية وتحصين مدينة مسقط[٦٨].

هذه المواقف القبلية كانت في بداية الثورة، ومن المحتمل جدًا أن يكون ذلك لعدم وضوح الصورة ولا وضوح الهدف الحقيقي من الثورة، وما يؤكد هذا الافتراض أن تلك القبائل لم تستمر طويلًا في مناصرة حكومة مسقط، ولم تسع لاحقًا إلى مواجهة الإمامة، بل بعضها أعلن مبايعة الإمام فيما بعد، بينما ظلت بعض القبائل على الحياد مثل قبيلة بني بوعلي التي رفضت تقديم الدعم والمساندة للسلطان، وكان هذا التحول في مواقف القبائل يعود إلى سببين: أولًا لإدراك تلك القبائل أهداف الثورة، والسبب الآخر يعود للدور الذي بذله أنصار الإمامة ومحاولاتهم إقناع القبائل التي كانت مترددة في مناصرة الإمام، فقد بذل الشيخ حمير بن ناصر الريامي جهودًا في سبيل إقناع قبيلة بني بوعلي في رسالة مؤرخة ٢٥ رجب ١٣٣١هـ - ١٩١٣/٦/٢٩م، وطلب منهم الكف عن مناصرة السلطان ومعادة الإمام، وتعهد لهم بتحقيق مطالبهم إن كانت ممكنة ومما ورد في هذه الرسالة: «... أنكم مدركون بترك أل وهيبة سمائل بعد أن تم إقناعهم بإظهار الشرع ... أيها الشيخ - محمد بن ناصر أل حمودة - إني أحذرك من قتال المسلمين وإنك إذ تقبل نصيحتي فإن هذا ما لدي»[٦٩]، وبالفعل اقتنع بنو بوعلي ووقفوا على الحياد وعاهدوا الإمامة، ويصف السالمي هذا الحياد بقوله: «وأتموا ما تعهدوه ... فلم يطرقوا باب السلطان اثني عشر عاما ...»[٧٠].

وتحمل الرسائل التي أرسلها رجال الثورة إلى زعماء القبائل التي رفضت الانضمام إلى الثورة منذ البداية مضامين سياسية، ودلائل تشير إلى أن الهدف الحقيقي من الثورة هو مواجهة الوجود البريطاني وتطهير عمان منهم، فتقول إحدى الرسائل اذا ما تحكمت بريطانيا بمسقط «فإنها ستكون أقرب إليكم وستعانون منها

Scanned by CamScanner

أكثر من غيركم»[٧١]، وفي رسالة أخرى أرسلها الشيخ عيسى بن صالح الحارثي إلى قبيلة الجنبة جاء فيها: «وهي - السياسة البريطانية - التي أرعبت شعب عمان وأدت به إلى الثورة ... فإن الحرية مع الموت أفضل من العيش في تلك الظروف»[٧٢]، وأما على صعيد الشخصيات العمانية البارزة خاصة تلك التي رفضت في البداية الانحياز للثورة أمثال الشيخ عبدالله بن سعيد الخليلي وهو أحد زعماء قبيلة بني رواحة[٧٣]، والشيخ سلطان بن منصور الوهيبي[٧٤]، وكان هؤلاء ممن تصدوا لمقاومة زحف العمانيين على سمائل، وحاول الشيخ نور الدين السالمي إقناع بعض الشخصيات بالوقوف إلى جانب الثورة، فقد أرسل رسالة إلى الشيخ عبدالله بن سعيد الخليلي يطالبه فيها الدخول فيما دخل فيه العمانيون، ورسالة أخرى إلى السيد نادر بن فيصل[٧٥] يطالبه فيها التخلي عن حصن سمائل ويحذره من مقاومة ومحاربة العمانيين «نحذركم من قتال المسلمين، فالحق لا يمكن هزيمته ... فإذا رغبتم بالأمن في الدنيا والأخرة، ادخلوا إلى ما دخل إليه المسلمون»[٧٦].

وفي الواقع لم تنجح كل الجهود والمساعي التي بذلها زعماء الثورة من أجل كسب زعماء القبائل إلى جانبهم، ولكن كسبت بعض الزعماء أمثال الشيخ عيسى ابن صالح الحارثي، إذ التحق بالثورة، وأرسل رسالة إلى السلطان أنه في حل من جميع العهود السابقة التي كانت بينه والسلطان حيث قال: «... وبعد استلامك الرسالة، فليس بينا أي ذمة، فقد طوعت نفسي للجهاد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»[٧٧].

- **ثالثًا - اتفاقية السيب عام ١٣٣٩هـ/ ١٩٢٠م[٧٨] :**

لكي يكتمل فهم الأبعاد السياسية والاقتصادية التي أسهمت في صياغة المشهد العماني قبيل اتفاقية السيب، لا بد من دراسة وتحليل بنود الاتفاقية سواء أكان من حيث المضامين الجغرافية والسياسية للمصطلحات الواردة في الاتفاقية مثل مصطلح الساحل والداخل، أم من حيث فهم مسار المفاوضات وصولًا إلى التوافق

Scanned by CamScanner

على البنود والتوقيع عليها، وما هي الظروف التي أثرت على موقف الطرفين؟ كل هذه التساؤلات سوف نناقشها فيما يلي :

أ) الإطار الخارجي للإتفاقية :

١ - المفاوضات

هنالك عدة مظاهر أسهمت في توقيع الاتفاقية، وقبول الإمامة بالصلح، كذلك بذل كثير من الشخصيات دورًا في إنجاح المفاوضات وصولًا إلى التوافق، وهذا ما سوف نناقشه فيما يلي :

في الواقع لم يتمكن العمانيون من الاستيلاء على مسقط، وتراجعوا في شهر المحرم عام ١٣٣٣هـ/ يناير ١٩١٥م إلى نزوى عاصمة الإمامة، ومع ذلك حقق الهجوم على مسقط نصرًا معنويًا إلى الدرجة التي دفعت فيها بريطانيا إلى الارتباك ووصف ما جرى بالمفاجأة، وهذا ما جاء على لسان المقيم السياسي البريطاني في بوشهر نوكس Knox بقوله: «إنه - أي السلطان تيمور - تحت ضغط كبير طيلة الليلة ولم يستطع أن يحمى شيئا سوى حصنه ... حيث هددوا مطرح على الساحل، وبالتالي على مسقط أن تحاول حماية نفسها خاصة وأنه لن يتمكن من منع الثوار من التوغل في مطرح»[٧٩]، أمام هذا الضغط الكبير، والروح المعنوية العالية التي أبداها المهاجمون، وجد البريطانيون أنفسهم في مأزق كبير دفعهم إلى التفكير، والعمل على احتواء الثورة سلميًا، وهذا أشار إليه الرائد نوكس قائلا: «ولكن تبقى المسألة هل يتم ذلك بعد التوصل إلى تسوية سليمة مع الإمام سلمًا أو عن طريق الهجوم على منطقته»[٨٠].

يمثل هذا الموقف أول ردة فعل من قبل بريطانيا، وأول اعتراف منها برغبتها في إيجاد تسوية سلمية، وبدأ الحديث داخل دوائر القنصلية البريطانية حول إمكانية تسوية النزاع، وبدأت المراسلات البريطانية تتوالى على زعماء الإمامة، فوصلت

Scanned by CamScanner

رسالة إلى الشيخ حمير بن ناصر النبهاني بعد ثلاثة أشهر من الهجوم على مسقط جاء فيها «كل هذه المشاكل قد نتجت بسبب سوء الفهم، وإذا أمكن إزالة سوء الفهم، فإن ذلك سيمهد السبيل لإعادة تأسيس علاقات جيدة، من المؤكد أن سينجم عنها إمكانية التعايش السلمي»[٨١].

هذه الرسالة فسرها العمانيون على أنها دليل تراجع وضعف من قبل بريطانيا، وقد نقل المخبر البريطاني الحاج يوسف[٨٢] الكيفية التي استقبل بها العمانيون دعوة بريطانيا للسلام، ومع ذلك جاء رد الإمامة على لسان الشيخ عيسى بن صالح دبلوماسيًا في رسالة إلى القنصل البريطاني قال فيها: «... أن الحكومة البريطانية تحب السلام والتعايش السلمي، وهذا بالطبع ما يرغب به كل شخص يتمتع بالعقلانية ولكنكم لم توضحوا الوسائل التي تقترحونها .... حتى يمكننا النظر في مثل هذا الأمر»[٨٣]، وبعد هذه الدعوة بدأ أنصار الإمامة يبثون الرسل حاملين شروطهم التي يرون فيها تحقيقًا لأهداف ثورتهم، وأيضًا كان هناك هدف آخر، وهو جس نبض الموقف البريطاني، وقد قدم العمانيون بعض البنود عن طريق بعض الشخصيات التي لها علاقة ببريطانيا[٨٤]، وعن طريقهما قدمت الإمامة شروطها المبدئية للصلح، وتتدرج تلك الشروط التي قدموها تحت ثلاثة قضايا هي: سياسية وتتعلق بضرورة خروج بريطانيا من عمان، وخضوع عمان تحت مسؤولية الإمامة، وقضايا اقتصادية ركزت على سرعة رفع الحصار عن الواردات إلى عمان الداخل، والغاء اتفاقية منع الأسلحة، والقضية الأخيرة هي دينية وأكدت على أهمية منع والغاء كل ما يخالف شرع الله.

وفي الواقع رفضت بريطانيا هذا الشروط بصيغتها الأولية، خاصة البند المتعلق بخلع السلطان الذي يعني ضمنيًا خروج بريطانيا من عمان، وبالتالي إلغاء اتفاقية منع الأسلحة، فلهذا أصرت على عدم المساس بثلاث قضايا رئيسة هي:

Scanned by CamScanner

الوجود والمصالح البريطانية في عمان سياسيًا واقتصاديًا، وسيادة حكومة السلطنة في مسقط وعمان الداخل، واتفاقية منع الأسلحة، فتوقفت المفاوضات إلى أن عادت مرة أخرى في منتصف ١٣٣٤هـ/١٩١٦م، وأخذت هذه المرة منحى آخر تمثل في عقد اللقاءات، فعقد أول لقاء في بلدة السيب[٨٥] حضره الوكيل السياسي البريطاني، ومندوب عن الإمامة الشيخ عيسى بن صالح الحارثي، والشيخ ناصر ابن راشد الخروصي[٨٦]، وكان ذلك بتاريخ ١٣٣٤/١١/١٨هـ - ١٩١٦/٩/١٥م، تم في هذا اللقاء مناقشة الشروط التي عرضها أنصار الإمامة، ومدى إمكانية تحقيقها، وانتهى اللقاء دون تحقيق نتائج تذكر[٨٧].

توقفت المفاوضات بعد اللقاء الأول لأكثر من ثلاث سنوات، وخلال السنوات الثلاث حدثت تطورات مهمة على الصعيدين المحلي والدولي، إذ تمكنت الإمامة من مد نفوذها السياسي، ودخل كثير من القبائل تحت سلطة الإمامة، وأما على المستوى الدولي فقد انتصرت بريطانيا في الحرب العالمية الأولى، فكان هذا الانتصار قد دفع ببريطانيا إلى أن تكشر عن أنيابها، فأرسل الوكيل السياسي HAWORTH هورث رسالة تهديد في شهر ١٣٣٧/٥هـ - ١٩١٩/٣م جاء فيها «... كما لا تجهلون اضطررنا أن نجهر لكل رؤساء ومشايخ عمان في عام ١٨٩٥م بأننا نساعد السلطان والسلطة الذي تحالفنا معه وتكون مساعدتنا له في البنادر، ولهذه الحيثية فنحن قد ساعدنا السلطان تركي، وفيصل، ونحن الآن نساعد تيمور». ما أراد القنصل البريطاني قوله هو: إلى إن الإمامة لم يمكنها بأي حال من الأحوال السيطرة على مسقط، خاصة وأن «الفرص الآن سمحت (لهم أي البريطانيين) أن نلتفت إلى عمان»[٨٨]، ولهذا «أرغب (الكلام للقنصل) في ملا قاتكم وأن أتباحث معكم في ما يجب وقوعه لتحسين الأحوال»[٨٩]. وتشير الرسالة في حالة عدم استجابة الإمامة للرغبة البريطانية، فتقول ما نصه: «من السهل علينا أن نرسل إليكم طائراتنا طائرة

Scanned by CamScanner

واحدة وهي أزيد من أن تكفيكم فتحطم مدنكم وتخرب حصونكم ومن المؤكد إنكم لا تظنون إنكم تقتدرون على مقاومتنا»[٩٠].

لغة التهديد والغطرسة البريطانية البارزة في العبارات السابقة، أوجدتها ظروف دولية شعرت معها بريطانيا بالزهو، وذلك أن بريطانيا العظمى وحلفاءها قد انتصروا على أعدائهم وقد سلمت ألمانيا والنمسا وبلغاريا وتركيا، نعم هذا التحول الخطير الذي حدث على المستوى الدولي جعل الغطرسة البريطانية في ذروتها، وهذا ما يفسر الطريقة التي بدأت تتعامل بها مع الشأن العماني[٩١].

لم يتأخر رد الإمامة كثيرًا على رسالة التهديد البريطانية، ويبدو أن أنصار الإمامة قد أدركوا طبيعة المتغيرات الدولية، وكانوا مدركين أيضًا حجم التفوق البريطاني العسكري، كذلك هنالك متغير داخلي حدث وهو وفاة الشيخ حمير بن ناصر البنهاني أحد ركائز الإمامة فقد رأت التقارير البريطانية في وفاته خسارة للإمامة، حيث قالت: «أضحى الإمام في وضع حرج بدرجة كبيرة بسبب الموت المفاجئ للشيخ حمير ابن ناصر النبهاني أكثر زعماء القبائل نفوذًا وأشدهم دعمًا ومساندة له»[٩٢].

نتيجة لهذه المتغيرات اقترح الشيخ عيسى بن صالح الحارثي أن يكون اللقاء في السيب، وحضره من جانب الإمامة أربعة عشر شخصية من شيوخ عمان، وأصر المفاوضون على مطالبهم السابقة، وأكدوا أن لم يكن للسلطان تيمور ولا أسلافه أي سلطة على بهلا أو عمان الداخل أو حتى سمائل، ولم يكن لأولئك السلاطين مقدرة على جمع الزكاة من عمان الداخل، وقد أبدى الشيخ عيسى مرونة في هذا اللقاء، وميلًا نحو قبول الشروط البريطانية، ولكن الإمام سالم بن راشد الخروصي رفض ما تمخض عن ذلك اللقاء، فتوقفت المفاوضات مرة أخرى، واستمر التوقف إلى الشهر الذي قتل فيه الإمام سالم بن راشد الخروصي، فتم اختيار، محمد بن عبدالله الخليلي إماما بعد وفاته[٩٣].

Scanned by CamScanner

فكانت وفاة الإمام متغيرًا آخر أثر على مواقف الإمامة من مفاوضات الصلح، خاصة أن الخروصي، كان قد رفض مرارًا الموافقة على الصلح، ورفض التراجع عن إعادة الأموال التي تمت مصادرتها بحكم شرعي من الإمام والعلماء، ولكن بعد وفاته مباشرة قام الشيخ عيسى بن صالح الحارثي بفتح باب المفاوضات مرة أخرى، فطلب من القنصل البريطاني اللقاء في رسالة أرسلها بتاريخ ١٣٣٨/١١/١٩هـ - ١٩٢٠/٨/٣م جاء فيها «جرى حديث من جانبك بخصوص التسوية ولكن لم يتم الاتفاق عليه ولكن يجب إعادة فتحها بعد قضاء الأعمال إن شاء الله»[٩٤].

وتعهد كذلك الشيخ عيسى بن صالح الحارثي، بإعادة الأموال التي صودرت، والتي تخص راشد بن عزيز الخصيبي[٩٥]، وهذا التراجع كان بضغط كبير من الشيخ عيسى، والشيخ سعيد بن ناصر الكندي[٩٦]، فلهذا تم الاتفاق على عقد اللقاء في السيب، فحضره الشيخ عيسى برفقة عشرين شيخًا يوم ١٩٢٠/٨/٢٤م، وحضر مندوبًا عن السلطان القنصل البريطاني وينجت[٩٧] وكانت ترافقه سفن بريطانية حربية هي «براميل وروز» ورافقه حراس من الكتيبة الأولى المسماة «براهم ينز»، وهذا الاستعراض للقوة أراد من خلاله القنصل البريطاني الإيحاء لرجال الإمامة بالقوة العسكرية لبريطانيا.

استمر اللقاء الأول حوالي ساعتين، وبعد الظهر من اليوم نفسه عقد اجتماع آخر تم خلاله مناقشة شروط الصلح من الطرفين، ولم يطرأ تحول على شروط الصلح عدا بعض الجدل حول التفاصيل وكيفية تطبيقها، وفي طريقة صياغتها، إذ رفض القنصل البريطاني أن يتضمن الاتفاق نصًا صريحًا باستقلال عمان، وتم استبعاد هذا البند، فتم إقرار الاتفاقية بحضور عشرين شخصية من رجال الإمامة وبحضور أربع مئة مسلح عماني[٩٨]، ثم أرسلت الاتفاقية للإمام محمد بن عبدالله الخليلي للتوقيع عليها، ومن جانب حكومة مسقط وقع الاتفاقية السيد محمد بن

Scanned by CamScanner

أحمد البوسعيدي نيابة عن السلطان تيمور بن فيصل وهذا الأخير أرفق توقيعه على الاتفاقية[٩٩].

٢ - الشخصيات المفاوضة من الجانبين

تشير المصادر العمانية والأجنبية إلى كثير من الشخصيات التي كان لها دور في اتفاقية السيب، ومن جميع الأطراف، وكان من المفاوضين من حمل تخويلًا رسميًا للتفاوض، ومنهم من كان له دور كبير في إيصال الرسائل إلى الطرفين، ولأهمية الدور الذي مارسه هؤلاء منذ بداية الثورة إلى لحظة توقيع اتفاقية السيب، ومواقفهم سوف نناقش ذلك فيما يلي :

- **الشيخ عيسى بن صالح الحارثي**

ولد الشيخ عيسى بن صالح عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م، وتلقى العلم على يد والده الشيخ صالح بن علي الحارثي، وعلى يد الشيخ نور الدين السالمي، وبعد وفاة والده آلت إليه زعامة قبيلة الحرث، وتوفي الشيخ عيسى عام ١٣٦٥هـ/١٩٤٦م، وأما حول علاقته بالإمامة، فقد التحق بها متأخرًا وقد نال موقفه النقد والعتاب من قبل الشيخ نور الدين السالمي، والشيخ أبي مسلم البهلاني، وعندما كان أنصار الإمامة يحاصرون بدبد أرسل الشيخ عيسى رسالة إلى السلطان فيصل يعلمه فيها بانتهاء العهد الذي بينهما[١٠٠].

أعطى انضمام الشيخ عيسى إلى الإمامة دفعًا قويًا، فأصبح من أهم الشخصيات البارزة في الإمامة، وقد أبدى منذ البداية رغبة في الصلح وإيقاف الحرب، فبعد أقل من ثمانية عشر يومًا من تنصيب الإمام، أرسل رسالة إلى السيد نادر بن تيمور أشار فيها إلى إيقاف الحرب[١٠١]، فكان هذا الموقف أوجد ارتياحًا لدى بريطانيا ونظرت إليه على أنه الشخص الذي يمكن عن طريقه تحقيق السلام، ففوضه الإمام سالم بن راشد الخروصي وأعطاه تفويضًا بذلك، حيث قال الإمام في رسالة

Scanned by CamScanner

التفويض: «وقد عمدنا الشيخ عيسى بن صالح وفوضناه»[١٠٢]، إلا أنه لم يتمكن من التأثير على موقف الإمام الخروصي، وظلت كل الجهود التي بذلها في عهده لم تنل موافقة الإمام، إلى إن توفى الإمام سالم بن راشد الخروصي، وتنصيب الإمام محمد ابن عبدالله الخليلي، فجدد له التفويض مرة أخرى، ومنذ عهد الإمام الخروصي وفي عهد الإمام الخليلي كانت غالبية المراسلات الصادرة من القنصلية البريطانية توجه إليه، وعقد أكثر من أربعة لقاءات تفاوضية في بلدة السيب آخرها اللقاء الذي تم فيه توقيع الاتفاقية، وحملت الاتفاقية أسمه كونه مندوبًا عن العمانيين[١٠٣].

- **الشيخ سعيد بن ناصر الكندي**

ولد هذا الشيخ عام ١٢٦٨هـ/١٨٥٢م في محلة السويق من سمد نزوى، ثم انتقل منها إلى مسقط، تتلمذ على يد علماء زمانه، فصار من كبار العلماء والقضاة في مسقط، وتوفي عام ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م[١٠٤]، وبدأت علاقته بالإمامة منذ بدايتها، واشترك أبناؤه في هجوم أنصار الإمامة على مسقط، وسجن أحدهم لاحقًا من قبل السلطان في عام ١٣٣٤هـ/١٩١٥م، وصفته التقارير البريطانية أنه من الشخصيات الملتزمة بمبادئ الإسلام، ومتعاطف مع الإمامة على الرغم من أنه يعيش في منطقة خاضعة فعليًا لنفوذ السلطان[١٠٥].

شارك الشيخ الكندي منذ عهد الإمام الخروصي في المفاوضات الهادفة إلى إحلال الصلح بين حكومة مسقط والإمامة، وكان يرافق الشيخ عيسى بن صالح الحارثي في اللقاءات التي جمعته بالمسؤولين البريطانيين في بلدة السيب[١٠٦]، وحاول أكثر من مرة تسوية القضايا التي كانت عائقًا أمام توقيع الاتفاقية، فخرج إلى نزوى وقابل الإمام وحاول إقناعه بالتراجع عن حكم مصادرة أموال أعوان السلطان في سمائل، ولكنه لم يتحقق له ذلك في عهد الإمام الخروصي[١٠٧]، وكان موقف الكندي في المفاوضات يتوافق مع موقف الشيخ عيسى بن صالح الحارثي، فكان هو

Scanned by CamScanner

الشخصية الوحيدة التي حضرت اللقاء النهائي في ليلة توقيع الاتفاقية الذي جمع كلًا من الشيخ عيسى بن صالح الحارثي والقنصل البريطاني وينجت، وعن طريقهما تم توقيع الاتفاقية، وكان ذلك بعد وفاة الإمام سالم بن راشد الخروصي[١٠٨].

- **القنصل البريطاني وينجت Wingate**

ولد وينجيت عام ١٣٠٦هـ/١٨٨٩م في مدينة Kensington. تلقى تعليمه في كلية برادفيلد Bradfield بجامعة أوكسفورد Oxford، وخلال الحرب العالمية الأولى عمل وينجت مع قوة المشاة البريطانية في العراق، وعمل في كشمير، وفي عام ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م عين وكيلًا سياسيًا في مسقط، لمدة سنة وبعد عقد اتفاقية السيب عاد للعمل في كشمير ثم عاد مرة أخرى إلى عمان وعمل قنصلًا خلال سنة ١٣٤٢هـ/١٩٢٣م[١٠٩].

بعد انتصار بريطانيا في الحرب العالمية الأولى، رتب زيارة رسمية للسلطان تيمور إلى الهند بهدف مقابلة نائب الملك البريطاني في الهند، وفي سفرهما هذا عينوا في عمان مستشارًا بريطانيًا يدير الدولة في ظل غيابهما[١١٠] وكان السيد وينجت هو المتحكم الفعلي في إدارة الشؤون الداخلية حتى فيما يتعلق بالعلاقة مع شيوخ القبائل وحلفاء السلطان، فعندما أوقف والي مطرح الهبات المالية والعطايا السياسية عمل وينجت على إعادتها مرة أخرى[١١١]، وقد مارس وينجت دورًا بارزًا في المفاوضات، وعمل على التواصل مع زعماء الإمامة، واستخدم سياسة الترغيب والترهيب، حيث هدد الإمامة بتدمير قراها ومناطقها ما لم يستجيبوا لعروض الصلح من قبل الحكومة البريطانية، وترأس وينجت الوفد البريطاني في مفاوضات السيب الأخيرة عام ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م وصف دوره في ذلك الاجتماع بقوله: «بصفتي ممثلا للحكومة البريطانية وبين صاحب السمو سلطان مسقط وقبائل الداخل في عمان»[١١٢]، إلا أنه في الواقع لم يكن وسيطًا، بل ممثلًا رسميًا ومتحدثًا رسميًا باسم السلطان تيمور بن فيصل[١١٣].

Scanned by CamScanner

- **محمد بن أحمد بن ناصر البوسعيدي**

محمد بن أحمد بن ناصر البوسعيدي. لقب بالغشام، تولى الولاية لحكومة مسقط في كثير من المدن منها صور، ومطرح، وفي عام ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م أصبح عضوًا في المجلس الرئاسي الذي تشكل لإدارة شؤون مسقط بعد استقالة السلطان تيمور عن الحكم[١١٤]، وصفته بعض المصادر العمانية المعاصرة له أن سياسته تميزت بالتجبر والتعسف أثناء ولايته على مسقط «تجبر على الناس وأصابهم منه ذل شديد»[١١٥]، وعندما نصب الإمام الخروصي إمامًا أصدر الشيخ عامر بن خميس المالكي والإمام حكمًا بمصادرة أموال حلفاء السلطان، بما فيها أموال الغشام وابن عمه[١١٦]، وشارك السيد محمد بن أحمد في المفاوضات التي أدت إلى عقد اتفاقية السيب، وكان قد عقد الاجتماع في منزله الكائن في بلدة السيب، وبعد إقرار الاتفاقية وقع الغشام على الاتفاقية نيابة عن السلطان تيمور ابن فيصل[١١٧].

ب) الإطار الداخلي للاتفاقية :

يناقش هذا المبحث، المضامين الداخلية للاتفاقية من حيث دلالة المصطلحات الواردة في الاتفاقية، ومدى تضمن الاتفاقية أبعاد الاستقلال والسيادة لكل أطراف الاتفاقية، والحدود الجغرافية والسياسية. والتحديات التي واجهت الاتفاقية بما فيها التحديات الداخلية، وأثر اكتشاف النفط على الاتفاقية.

١ - البعد الجغرافي

بداية يستوجب مناقشة المصطلحات الواردة في الاتفاقية، وهي الساحل، والداخل، وهي المصطلحات الأكثر أهمية، كونها تمثل الأساس الذي قامت من أجله الاتفاقية، وتحمل هذه المصطلحات في جوهرها دلالة للمشكلة السياسية الحاصلة في ذلك الوقت.

Scanned by CamScanner

* مصطلح الساحل :

يستدعي الحديث عن مصطلح الساحل، العودة والبحث عن هذا المفهوم في الذاكرة العمانية، قبيل هذا التاريخ، وما الدلالة السياسية التي يحملها هذا المصطلح، ومتى بدأ استخدامه ببعده السياسي عند العمانيين، والهدف من ذلك الوصول إلى النقطة التي يمكن من خلالها فهم دلالة هذا المصطلح، ومعناه في الاتفاقية.

في الواقع لا يوجد تعريف واضح، وصريح لمصطلح الساحل من حيث الدلالة السياسية، ولم يتم مناقشة الأبعاد الجيوسياسية لهذا المصطلح، حتى في المفاوضات التي سبقت الاتفاقية، ومن أجل التغلب على هذا الغموض لا بد من تتبع الإشارات الواردة في المصادر العمانية التي أرخت للأحداث السياسية في تلك الفترة والسابقة لها، خاصة إشارات الرحالة الأجانب، والمصادر والتقارير البريطانية؛ بهدف البحث عن الدلالة الجغرافية والسياسية لمصطلح الساحل حينها.

مصطلح الساحل كما هو معلوم بمعناه الحرفي ساحل البحر، ويستخدم في كثير من الأحيان في الإشارة إلى المناطق والبلدان المطلة على البحر، وتمت الإشارة إلى هذا المصطلح في الأدبيات العمانية سواء التاريخية أو الفقهية وغيرها، وتحمل تلك الإشارات تقريبًا معنى واحدًا، وهو منطقة رسو السفن، أو محطات تحصيل الضرائب أو كما يسمى محليًا بالفرضة، ولا يوجد في تلك الإشارات أي أبعاد سياسية، وهذا ينطبق تمامًا حتى على المصادر التي أرخت للفترة الممتدة من ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م، إلى ١٣٣١هـ/١٩١٣م، فعلى سبيل المثال وردت إشارة لطبيعة النفوذ السياسي لحكومة مسقط في أحد المؤلفات التي تعود إلى العقد الأول من القرن ١٤هـ/٢٠م، ورد فيه ما نصه: «.... ولم يبق في غالب الأحوال لسلاطينها - عمان - الا اسم السلطة على البلاد وبعض القدرة على النواحي .... - مثل - الباطنة فحصونها كلها في يد سلطان مسكد ...»[١١٨]، حتى في هذه الإشارة لم يرد

Scanned by CamScanner

اسم مصطلح الساحل كاسم جامع للمناطق الخاضعة لحكومة مسقط حينها، إنما استخدم لفظة سلطان مسقط.

أما بالنسبة لبعض المصادر العمانية التي جاءت بعد سنة ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م مثل مخطوط «أول قطرة من طل في سيرة أبي محمد البطل» وهو مؤلف تحدث فيه كاتبه حول طبيعة التقسيم الجغرافي والسياسي، وبنية المدينة العمانية اجتماعيًا وسياسيًا، إلا أنه لم يشر إطلاقًا إلى مسمى الساحل ببعده السياسي كما أقرته اتفاقية السيب[١١٩]، وهنالك مصدر آخر، وهو كتاب «الفتح الجليل في أجوبة أبي الخليل»، وهو كتاب ضم كثيرًا من الأجوبة الفقهية ذات البعد السياسي، إضافة إلى المراسلات السياسية والإدارية في عهد الإمام محمد بن عبدالله الخليلي، ومع ذلك لا يحمل الكتاب أي إشارة لمسمى الساحل بالمعنى السياسي، إنما ترد بكثرة كلمة حكومة مسقط في الإشارة إلى المناطق الواقعة تحت نفوذ حكومة السلطنة، ومن أمثلة ذلك قوله: «... أهل مسكد - مسقط - يعلمون أن الحق في هذا ...»[١٢٠].

وفي الواقع مسمى مسقط هو المستخدم في غالب المراسلات والجوابات في تلك المرحلة ويقصد به حكومة السلطان تيمور ومن بعد ابنه سعيد، وهذه الإشارات وغيرها من الإشارات تؤكد أن مسمى الساحل لم يكن شائعَ الاستخدام لا على المستوى الرسمي ولا على المستوى الشعبي قبيل الاتفاقية، وهذا الأمر ينطبق أيضًا على المصادر البريطانية التي سبقت توقيع الاتفاقية، ولكن فيما بعد بدأ يطرأ بعض التحول، وأصبح مسمى الساحل يأخذ طريقه إلى الاستخدام، وأصبح يحمل بعدًا سياسيًا، فمثلًا استخدم الشيخ عيسى بن صالح الحارثي مسمى الساحل في رسالة إلى القنصل البريطاني جاء فيها «... وأن يكون جاريًا في مملكته - السلطان تيمور - مسقط وما اشتمل عليها من بلدان الساحل»[١٢١].

Scanned by CamScanner

يقودنا هذا الأمر إلى القول بأن مصطلح الساحل أوجدته الظروف السياسية التي كانت تمر بها عمان، وتحديدًا اتفاقية السيب التي اعترفت بوجود سلطتين في عمان الأولى تمثلها حكومة مسقط وتوابعها وأصبحت هذه السلطة يشار إليها في الاتفاقية بالساحل[١٢٢]، ويقصد به كافة المناطق الواقع على الشريط الساحلي لعمان، والتابع لسلطة وسيادة حكومة مسقط من شمال عمان إلى جنوبها، وأما الأخرى فسلطة الإمامة في نزوى وتوابعها عرفت في المصادر اللاحقة «بالداخل»، ويتبعها معظم المناطق غير الواقعة ولا المطلة على البحر.

* مصطلح الداخل :

مصطلح الداخل الوارد في اتفاقية السيب، أصبح يطلق على تلك المناطق والبلدان الواقعة تحت نفوذ الإمامة، وصار مصطلح الداخل يحمل بعدًا سياسيًا، ويضم كلًا من شرق عمان، ونزوى وتوابعها، إضافة إلى منطقة الظاهرة[١٢٣]، وبلدان الحجر الغربي والشرقي[١٢٤]، وهذا المصطلح ببعده السياسي أوجدته الظروف السياسية، ولم يكن مستخدمًا لا على المستوى الرسمي، ولا الشعبي، ولا وجود ذكر له في الأدبيات العمانية بشتى أنواعها، الأدبية والفقهية والتاريخية[١٢٥]، وتكاد تخلو من هذا المسمى حتى المراسلات والاجتماعية، بل إن المصادر الأجنبية التي سبقت اتفاقية السيب لا تحمل أي إشارة ذات مضمون سياسي، لهذا المصطلح، فمثلا في تقرير يعود إلى عام ١٣١٢هـ/١٨٩٥م وكتبه الرائد هايس سادلر (Major j.Hayes Sadler)، الوكيل السياسي بمسقط، تحدث هذا التقرير عن أقسام عمان الجغرافية، وعندما أراد أن يعرف بالمناطق الداخلية لم يستخدم مصطلح «الداخل» إنما استخدم مسمى عمان حيث قال: «إن النفوذ السياسي في عمان يتقاسمه التكتل الغافري والهناوي»[١٢٦]. كذلك بالنسبة للوريمر في مجلداته التاريخية والجغرافية لم يستخدم أبدًا مسمى «الداخل» وعندما أراد الإشارة إلى المناطق الداخلية من عمان، وصفها بمسمى عمان الأصل[١٢٧].

Scanned by CamScanner

ويدل هذا الغياب وخلو المصادر من استخدام مصطلح الداخل، إما إلى عدم وجوده أصلًا، أو على أقل تقدير عدم شيوعه قبيل اتفاقية السيب، فكان عندما يتم الحديث عن نزوى وما يجاورها في المصادر الأجنبية البريطانية على وجه الخصوص، يطلق عليها أحيانًا كثيرة مسمى عمان الأصل[١٢٨].

إما بالنسبة للمصادر العمانية التي جاءت بعد اتفاقية السيب التي أشارت إلى مصطلح الداخل فأول إشارة وردت عند الشيخ محمد بن عبدالله السالمي مؤلف «نهضة الأعيان بحرية أهل عمان»، وعلى الرغم من أن تاريخ تأليف الكتاب جاء متأخرًا أي بعد وفاة الإمام محمد بن عبدالله الخليلي ١٣٧٣هـ/١٩٥٥م، فإن السالمي كان ممن قد شهد قيام الإمامة منذ بدايتها عام ١٣٣١هـ/١٩١٣م، والنص الذي أورده حول مصطلح الداخل، وضع له عنوانًا عامًا حمل عبارة «أشهر قرى عمان الداخلية» وتحدث فيه عن مناطق شرق عمان[١٢٩]، ونزوى، وبلدان عمان الداخل، وبلدان الظاهرة، وهذه المناطق هي التي كانت خاضعة لنفوذ الإمامة قبل اتفاقية السيب وبعدها، وإدخال هذه المناطق جميعها تحت مسمى قرى عمان الداخلية يشير إلى حجم التأثير السياسي على التصنيف الجغرافي الذي أورده صاحب كتاب «نهضة الأعيان»، وبالتالي يمكننا القول أن هذا التنصيف ذو بعد سياسي[١٣٠]، وهناك نص آخر للمؤلف نفسه يؤكد ما ذهب إليه الباحث وهذا النص جاء فيه: «وأفخم بلاد في داخلية عمان: نزوى، والرستاق، سمائل، نخل، بهلا، منح، عبري»[١٣١].

ويتضح أن مصطلح الداخل، كان نتيجة للانقسام السياسي في عمان، وأصبح مسمى الداخل يضم تلك الكتل القبلية والجغرافية التي انضوت تحت سلطة الإمامة، ومع ذلك لا بد من الإشارة إلى إن مصطلح الداخل شاع استخدامه في المصادر غير العمانية أكثر من غيرها، عدا بعض الإشارات البسيطة كما أشار الباحث سابقًا. وأما في عموم المصادر العمانية التي كتبت مثلًا في عهد الإمام محمد بن عبدالله

Scanned by CamScanner

الخليلي، لا نجد له وجودًا شائعًا، ومن يتصفح جوابات ومراسلات الإمام محمد بن عبدالله الخليلي، لا يجد أثرًا للمصطلح كمعنى سياسي، في مقابل هذا الغياب يحل بدلاً منه مسمى عمان عند الإشارة إلى كافة المناطق الواقع تحت نفوذ وسيادة الإمامة[١٣٢].

وفي الواقع أن ندرة استخدام مصطلح الداخل من قبل أنصار الإمام ورجاله في المعاملات والمراسلات يحمل أبعادًا اجتماعية على الرغم من الانقسام السياسي، فالوحدة الاجتماعية ينبغي أن تظل فوق كل اعتبار، والحرص على إرساء الوحدة الاجتماعية والجغرافية لمسمى عمان، وهنالك كثير من الإشارات التي تؤكد هذا الشعور لدى العمانيين، فمثلًا عندما أراد السيد أحمد بن إبراهيم مهاجمة الرستاق عن طريق الاستعانة بالإنكليز رأى أنصار الإمامة في حركته على أنها حرب على عمان حيث تقول الرسالة: «فاعلم أن المسلمين (العمانيين) توجهوا إلى حرب أحمد بن إبراهيم ... (لأنه) عزم أن يقوم - يحارب - بالإنكليز على عمان»[١٣٣].

٢ - الحدود السياسية في الاتفاقية

هنالك كثير من الدلائل التي تؤكد أن الإمامة لم تكن راغبة في أن تؤثر الظروف السياسية على الوحدة الاجتماعية والجغرافية لأهل عمان، ولهذا السبب أغفلت اتفاقية السيب قضية الحدود، والتصنيفات الجغرافية السياسية بين الإمامة في نزوى وحكومة مسقط، وهنالك سبب آخر حمل الإمامة أن تنحو هذا المنحى، وهو يتطابق تمامًا مع رؤية الإمامة لعمان، فعمان في التراث الفقهي كيان واحد، ولا يمكن تجزئته بأي حال من الأحوال، ومهما تكن طبيعة الظروف، وهذا موقف فقهي أصيل تناولته أبواب السياسة الشرعية العمانية منذ القدم فـ «عمان مصر واحد ... فيجوز له (العماني) أن يخرج إلى أي موضع كان من عمان دفاعًا عنها»[١٣٤] حتى وإن غلب عليها «أهل الجور»، فعمان إذن وفق هذه الرؤية ليس بلدًا أو قرية أو ناحية إنما

Scanned by CamScanner

عمان هي: من ظفار إلى خور العديد كما عبر عنه الشيخ عيسى بن صالح الحارثي، وفي ذات المعنى جاء عند الإمام محمد بن عبدالله الخليلي حيث قال: « .... عمان مصر لا يتجزأ »[١٣٥].

هذا سبب جوهري ومعتبر وعامل مهم دفع أنصار الإمامة إلى تجاهل التصنيفات والأطر الجغرافية للإمامة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن الإمامة لا تريد أن تلزم نفسها بحواجز جغرافية يمنعها من التمدد مستقبلًا، فانعدام الحدود السياسية في اتفاقية السيب أسهم لاحقًا في دخول كثير من القبائل والمناطق تحت سلطة الإمامة، وما كان هذا ليحدث لو أن هناك إطارًا جغرافيًا حددته الاتفاقية، ومن هذه المناطق والقبائل التي انضمت لاحقًا للإمامة هي عبري وقبائلها خاصة اليعاقيب، وتوسع نفوذ الإمام إلى جعلان وقام بجباية الزكاة، وتعيين الولاة[١٣٦].

هذا ما يتعلق بعوامل غياب الحدود السياسية في الاتفاقية، وأما على المستوى العملي والممارسة، فكانت كل سلطة سواء الإمامة أو السلطنة، تمارس سلطانها وسيادتها على مناطق معلومة، ومحددة، لا يحق لأي طرف التدخل في مناطق ونفوذ الطرف الآخر، فمثلًا لا يحق للإمامة التدخل في شؤون مدينة صور[١٣٧]، لأنها تابعة للسلطان، وعندما حاولت الإمامة التدخل كتب القنصل البريطاني إلى عيسى بن صالح، فقال: « ... كما بلغني ... هو تعدي من العمانيين في أطراف حكومة مسقط ونكث بالاتفاق - اتفاقية السيب»[١٣٨]، وكذلك الحال بالنسبة للمناطق الممتدة من مسقط والباطنة إلى خصب، فهي تابعة لسيادة سلطنة مسقط، ولا تملك الإمامة حق التدخل فيها[١٣٩]. وأما حول مناطق نفوذ الإمامة، فقد حددها وينجت مهندس اتفاقية السيب بقوله: «حصلت السيطرة التامة على كل مناطق عمان الداخل .... حيث قاموا بتأسيس حكومة لهم هناك»[١٤٠].

Scanned by CamScanner

٣ - البعد السيادي في الاتفاقية

من القضايا التي أثيرت حول اتفاقية السيب قضية البعد السيادي والاعتراف بالإمامة كيكان سياسي مستقل على رقعة جغرافية واضحة المعالم والحدود، وهذا الجدل لم يكن مطروحًا حتى عام ١٣٧٣هـ/١٩٥٥م، إنما طرح بعد هذا التاريخ، وذلك لأسباب سياسية، وهي أن بريطانيا والسلطان سعيد بن تيمور كانوا يرون في بقاء النظام السياسي في نزوى عقبة تحول دونهم من الوصول إلى مناطق النفط التي تقع داخل حدود دولة الإمامة، فمن هنا تم الاستيلاء على نزوى، وبالتالي انتهاء الاتفاقية. أما بالنسبة للفترة السابقة لهذه الأحداث، فلم يكن هناك جدول واضح حول سيادة كل كيان، ولم يظهر إشكال حول مفهوم السيادة، بل هنالك اعتراف من قبل بريطانيا بذلك، وما يؤكد ذلك أن الإمامة منذ عام ١٣٣١هـ/١٩١٣م حتى عام ١٣٧٣هـ/١٩٥٥م مارست سلطاتها وصلاحياتها وإنفاذ أحكامها، وتطبيق نظامها السياسي، وخضعت القبائل إلى سلطانها، وقد قدم الرائد شونسي تقريرًا عام ١٣٦٩هـ/١٩٥١م، حول نفوذ الإمامة والمناطق التابعة لها، فقال: «من الحدود الجنوبية لمنطقة الظاهرة في شمال غرب عمان[١٤١]، وعلى امتداد الحافة الجبلية غرب وشرق جبال الحجر[١٤٢]، إلى قرب الساحل في الشرقية وجعلان[١٤٣] ... وتمتد جنوبًا إلى صحراء الربع الخالي»[١٤٤]، وفق هذا التقرير أصبحت المنطقة الساحلية من عمان هي المنطقة الوحيدة الواقعة تحت نفوذ حكومة مسقط، وبالتالي يمكن القول إن ثلثي عمان كانت تحت نفوذ الإمامة وتمارس عليها سلطانها وسيادتها، ومن أهم مظاهر تلك السيادة، هي :

- إنفاذ الأحكام على الأفراد الخاضعين لسلطة الإمامة «لا تؤوي حكومة السلطان مذنبًا يهرب من العمانيين - الإمامة - وأن ترجعهم إليهم»[١٤٥] وفق هذا الاعتراف بأحقية الإمامة في إنفاذ الأحكام، قامت الإمامة بتعيين الولاة والقضاة،

Scanned by CamScanner

وجمع الزكاة، وفرض الضرائب على كل من بلغته سيادتها، ومن أهم الولاة والقضاة الذين تم تعيينهم من قبل الإمامة على سبيل المثال لا الحصر، هما: الشيخ ناصر بن راشد الخروصي واليًا على الرستاق وما حولها، الشيخ محمد بن سالم الرقيشي[١٤٦] تولى للإمامة على عبري، والقاضي سعود بن حميد أل خليفين[١٤٧]، وكان للإمامة علمها الخاص، وهو راية بيضاء رسم عليها باللون الأحمر سيف مستقيم وكتب فوقه باللغة العربية عبارة «نصر من الله وفتح قريب»[١٤٨].

- اعتراف المعاهدة بوجود كيان سياسي، وهو الإمامة، وهذا الكيان في صلح مع حكومة السلطان «يكونوا بالأمن والصلح مع حكومة السلطان»[١٤٩]، وفق هذا البند أصبح للإمامة مركز إداري تمارس من خلاله مظاهر السيادة والاستقلال، وكان مركز الإمامة مدينة نزوى، التي أصبحت مركزًا لصناعة القرار، ومنها يتم تعيين الولاة والقضاة[١٥٠]، وعزز هذا الاعتراف الطريقة التي تم التعامل بها لاحقًا مع مناطق نفوذ الإمامة، فكان لا يستطيع أي فرد من الأجانب وغيرهم الدخول إلى مناطق نفوذ الإمامة إلا بإذن منه، فمثلًا عندما أراد أحد موظفي شركة النفط البريطانية الفارسية الدخول إلى بلدان الإمامة وجب عليه أخذ تصريح، وهذا ما يشير إليه نص الرسالة: «كما تقدم الخطاب بيني وبينكم أنه إذا أراد أحد الخروج - الدخول - إلى داخلية عمان نعطي خبر»[١٥١]، كذلك كان السلطان تيمور يعي تمامًا ما هي حدود سلطانه، أنها المنطقة الساحلية وصولًا إلى مدينة خصب[١٥٢] في ساحل عمان، فقط هي هذه المنطقة التي يحق للسلطان التصرف وإعطاء الأذن بالدخول إليها، أما المناطق الأخرى التابعة لسلطة الإمامة فلا يمكنه ذلك، ولا يملك الحق، فهو يعبر عن ذلك صراحة في رسالة إلى موظفي شركات النفط، حيث يقول: «وأما الباطنة إلى خصب فها نحن بكمال الممنونية نحرر الكتب إلى جميع الولاة والشيوخ»[١٥٣]، وأما إذا ما أراد أولئك الموظفون الدخول إلى مناطق الإمام فيقول

Scanned by CamScanner

السلطان تيمور «إن أردتم الدخول في المواقع الداخلية في عمان اكتبوا إلى الشيخ عيسى»[١٥٤]. وعندما كتبوا إلى الشيخ عيسى جاء جوابه بضرورة مشاورة الإمام في ذلك حيث يقول: «وربما تتداخلون في حدودنا وتحبون الأذن منا ... ولكن لا بد من معارفة الإمام أعزه الله وأبقاه ... فإن جاء الأذن منه أرسلنا إليكم رسولًا»[١٥٥].

ب) التحديات التي واجهت الاتفاقية :

واجهت اتفاقية السيب منذ لحظة إقرارها، والتوافق عليها، إلى غاية وفاة الإمام محمد بن عبدالله الخليلي عام ١١٧٣هـ/١٩٥٤م، عدة تحديات، ومع ذلك صمدت أكثر من عشرين عامًا، أي حتى اللحظة التي بدأت تنظر فيها بريطانيا والسلطان سعيد بن تيمور إلى الاتفاقية أنها أصبحت عائقًا أمام الأهداف والغايات البريطانية، وتنقسم التحديات إلى تحديات داخلية لها علاقة بمواقف القبائل خاصة القبائل التي تقع بلدانها على الساحل مثل آل سعد[١٥٦] وبني بطاش[١٥٧]، وتحديات داخلية أقل أهمية كالتحدي الذي واجه الاتفاقية فيما يخص النزاع حول تبعية بعض المناطق مثل وادي بني خالد، وقضايا اقتصادية أخرى لم يكن لها تأثير ذو أهمية، هذا بالنسبة إلى التحديات الداخلية، ولكن التحدي الأكبر هو ظهور النفط وما أعقبه من مواقف، وسوف نناقش تلك التحديات فيما يلي :

١ - تحديات داخلية

بعد توقيع الاتفاقية هدأت الأحوال والنزاعات، وبدأ كل طرف يمارس سلطانه وفق ما جاءت به بنود الاتفاقية، وعلى الرغم من ظهور بعض الإشكالات التي أثارتها بعض القبائل مثل قبيلة بني بطاش التي رفضت الخضوع لحكومة مسقط وحاولت مرارًا الانضمام إلى الإمامة، وطلبت من الإمام تعيين والٍ عليها، إلا أن هذا الإشكال لم يكن بالمستوى الذي يمكن أن يهدد صمود الاتفاقية، فقبيلة بني بطاش وجدت نفسها غير قادرة على مواجهة القوة البريطانية، كذلك عمد السلطان تيمور إلى

Scanned by CamScanner

تحصين وإمداد مدينة قريات بالقوة الكافية لمنع أي تحرك من قبل بني بطاش أو السيطرة عليها، فكان هذا الإجراء حال دون انضمام قبيلة بني بطاش إلى سيادة الإمامة[١٥٨]، ومن القبائل الأخرى التي حاولت التحرك في المسار نفسه قبيلة آل سعد، وقد هاجموا ميناء المصنعة وأحرقوا مبنى الجمارك، ولكنهم لم يصمدوا طويلًا أمام البوارج البريطانية، وهذا ما عبر عنه السلطان تيمور بقوله: «... لولا أن القبائل التي تقطن على طول ساحل الباطنة، حيث تعتبر منطقتهم مفتوحة قابلة للوصول إليها بكل سهول لقام عدد كبير منهم بالانضمام إلى الإمام»[١٥٩].

ومن القضايا الأخرى التي كادت أن تزعزع جسد الاتفاقية هي قضية رفع الرسوم في ميناء صور عام ١٣٤٢هـ/١٩٢٣م، إلا أن الأمر تم تداركه بسرعة من قبل بريطانيا، خاصة بعد الاحتجاج الذي قدمه الشيخ عيسى بن صالح الحارثي إلى القنصل البريطاني، والذي جاء فيه «فإن أحببت أن تنقض ما رتبه قنصل الدولة من الصلح فلا لوم على العمانيين»[١٦٠]. عدا هذه الاشكالات البسيطة لم يطرأ على مسيرة الاتفاقية أي طارئ، واستمر الوضع تقريبًا حتى ظهور النفط، فكان اكتشاف النفط مرحلة مهمة في مسيرة الاتفاقية، إذ بدأت بريطانيا تبحث عن المخارج والحلول من أجل الخروج من هذا المأزق، والتنصل من التزاماتها السابقة خاصة وأن المناطق التي اكتشف فيها النفط، كانت واقعة وتابعة لنفوذ الإمامة.

٢ - ظهور النفط وإلغاء الاتفاقية

كل التقارير والدراسات التي تم إعدادها من قبل موظفي القنصلية البريطانية، بما فيها الانطباعات التي قدمها الرحالة البريطانيون الذين تم إرسالهم إلى مناطق عمان المختلفة، أجمعت تقريبًا على أن المنطقة التي يوجد فيها النفط أو يحتمل وجوده، تقع فعليًا تحت نفوذ الإمامة وسلطانها، وقد حددت التقارير البريطانية المنطقة النفطية بقولها: «... ولسوء الحظ فإن المناطق الأكثر آملًا (بوجود النفط

Scanned by CamScanner

فيها) توجد خارج سيطرته (أي خارج سيطرة السلطان سعيد بن تيمور) والسماح لهذه الشركات (شركات النفط) بالدخول إلى هذه المناطق يتوجب عليه إما الحصول على ترتيبات مالية مع الإمام ... أو فصل ولاء شيوخ القبائل عن الإمام»[١٦١].

هذا النص يعبر عن حجم المأزق الذي وجدت بريطانيا نفسها فيه، فالاتفاقية الآن أصبحت عائقًا أمام المصالح البريطانية، وعقبة أمام الوصول إلى المناطق النفطية، فلهذا السبب عملت شركات النفط جاهدة من أجل توجيه مسارات السياسة البريطانية في عمان، ومنها ما يتعلق بالموقف من الاتفاقية، وهذا ما عبر عنه السلطان سعيد بن تيمور حين قال: إن منطقة الظاهرة تم الاستيلاء عليها بأمر من رجال شركة النفط «وأنا (أي السلطان) لا أستطيع رفع يدها من الظاهرة»[١٦٢]، وهذا يعني أن ظهور النفط في المنطقة التابعة لسيادة الإمامة وضع بريطانيا أمام خيارين، إما الرضا بالأمر الواقع وهذا أمر مستبعد حينها، أو التفكير في كيفية التخلص من الالتزامات التي فرضتها اتفاقية السيب، وكان هذا الخيار هو الخيار الواقعي والمقبول لدى الدوائر البريطانية، فلهذا ظهرت التفسيرات حول الاتفاقية، وقد اتخذ هذا الأمر عدة مظاهر وأشكال، ومستويات بدءًا من لحظة اكتشاف النفط إلى وفاة الإمام محمد بن عبدالله الخليلي عام ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م، وللوقوف على مظاهر تلك السياسة البريطانية في هذا الجانب سوف نناقش الذرائع التي قدمتها بريطانيا لطبيعة اتفاقية السيب، وما علاقة ذلك باكتشاف النفط، ومن أهم التفاسير التي قدمت، ما يلي :

- **التفسير الأول** : رأى أصحاب هذا التفسير، أن الاتفاقية تعطي القبائل العمانية الاستقلال، وهذا يعني بإمكان شركات النفط توقيع اتفاقيات التنقيب واستخراج النفط مع تلك القبائل، حيث يقول التقرير البريطاني في عام ١٩٥١م بما يلي: «وهذه المراسلة (الاتفاقية) توضح وتظهر أننا في هذا الوقت أقررنا واعترفنا

Scanned by CamScanner

بأن استقلال القبائل في المناطق الداخلية هو أمر قائم فعلًا ... وهذا يعني أن الشركة لها الحق في توقيع الاتفاقية مع القبائل»[١٦٣]، هذا التفسير يتزامن مع لحظة ظهور النفط والتنقيب، وفي تقرير آخر أعطى نتيجة مفادها أن «قبائل الظاهرة ليس لها تمثيل في الاتفاقية»[١٦٤].

- **التفسير الثاني :** يعود إلى عام ١٣٧١هـ/١٩٥٢م ورأى أصحابه أن القبائل غير مستقلة، وإن اتفاقية السيب عبارة عن تسوية بين السلطان وشعبه، حيث يقول: «كما يظهر ويوضح تقرير وينجت فإن أحد الشروط التي تقدم بها رجال القبائل خلال المفاوضات حول معاهدة السيب كان ينص على أنه ينبغي الاعتراف باستقلال عمان ووفق وينجت مرفوض تمامًا دون قيد ولا شرط وطبيعة هذه المعاهدة هي عبارة عن ترتيب وتسوية خاصة بين السلطان ورجال قبائله»[١٦٥]، وهذا التفسير كما يتضح مخالف لكافة التفسيرات السابقة التي قدمها موظفو القنصلية البريطانية في مسقط.

- **التفسير الثالث :** وهو الأكثر تطرفًا، ويعبر عن حجم المأزق الذي كانت تمر به بريطانيا، إذ اعتبر أصحاب هذا التفسير أن الإمام منشق عن السلطان، ويعود هذا التقرير إلى عام ١٩٥٢م حيث يقول ما نصه: «وينبغي أن نعتبر الإمام خارجًا أو منشقًا عن السلطان أكثر من كونه مستقلًا»[١٦٦]، وكان هدف هذا التفسير إعطاء شرعية لأي عمل عسكري ضد المناطق الخاضعة للإمامة، وكانت هذه الرغبة بإقرار العمل العسكري تستدعي وجود تبريرات معقولة، مقبولة تقدم إلى حكومة الهند البريطانية من أجل أن تقر التدخل العسكري ضد مناطق الإمامة، ولهذا بدأت تظهر التقارير التي تحاول الإيحاء أن الإمام ليس سوى منشق، وأن شيوخ القبائل والقضاة وغيرهم يعترفون بسلطة السلطان سعيد بن تيمور، وقد حاولت تلك التقارير إبراز ما يلي :

Scanned by CamScanner

- زيارات شيوخ القبائل إلى السلطان مهما كان حجم الشيخ الزائر، وإعطاء تلك الزيارات تفسيرات وأبعادًا سياسية، وحاولت التأكيد على أن هذا الشيخ أو ذاك يعترف بالسلطان حاكمًا لعمان، حيث يقول أحد التقارير: «هناك العديد من الشيوخ فقد كتبوا للسلطان أو الوزير وكأنهم رعايا من رعايا مسقط»[١٦٧].

- كتابة تقارير حول بعض الشخصيات التي تنتمي إلى داخل عمان وتعمل قضاة مع السلطان، إذ اعتبروا هذا الأمر اعترفًا من قبلهم بنفوذ السلطان على المناطق التي ينتمون إليها.

- كتابة تقارير تشير إلى أن الجهاز الإداري للإمامة في الأساس تكوين قبلي، قائم على شيوخ القبائل، والهدف من هذا كله، الإيحاء باستقلالية تلك القبائل، وأنهم ليسوا ولاة تابعين لسلطة الإمامة[١٦٨].

يتضح مما سبق أن بريطانيا قدمت ثلاث رؤى وتفسيرات حول الاتفاقية، وفي الآخر استقرت على الأقرب توافقًا وملاءمة لأهدافها ومصالحها في المنطقة، وهو التفسير القائل: إن الاتفاقية لم تكن سوى تسوية بين حاكم ورعيته، وأنها أي الاتفاقية لا تعطي أي نوع من الاستقلال والسيادة، ولتحقيق هذا الهدف تحركت ضمن إطاره، فتم الاستيلاء على نزوى عام ١٣٧٣هـ/١٩٥٥م، وتم الإعلان فعليًا عن إلغاء الاتفاقية[١٦٩]، إلا أن القضية لم تنته كليًا، فتم تنصيب غالب بن علي الهنائي إمامًا خلفًا للإمام المتوفى، وتحولت الإمامة إلى النضال العسكري والسياسي، وتحولت قضية عمان إلى المحافل العربية والعالمية، وعرضت القضية على الجامعة العربية، ومنظمة الأمم المتحدة[١٧٠]، فبدأت بريطانيا تردد وتقدم تفسيرات لا تخرج في سياقها العام عن التفسيرات السابقة، إلا أن ما يميزها أنها بدأت تركز على الإطار الداخلي للاتفاقية، وهو كما يلي :

Scanned by CamScanner

- ركزت بريطانيا على أن الاتفاقية لا تحمل أي صفة دولية، أي بمعنى ليس اتفاق بين دولتين، إذ يقول أحد مبرراتها: «لا يمكن النظر إليها على أنها دولية بل مجرد اتفاق داخلي محلي بين السلطان الحاكم وجزء من مجموعة من القبائل المسيطرة»[١٧١]. وهذه الرؤية مخالفة تمامًا لما قدمه الإمام غالب بن علي الهنائي حول أوضاع عمان، إذ رأى الإمام غالب في هذا التفسير أنه تعبير عن المطامع البريطانية في عمان وثرواتها، حيث قال: «إن عمان تتمتع باستقلالها ويحكم أئمتها في كل العصور... وعمان الإمامية - أي دولة الإمامة - احتلها الاستعمار، ووضع فيها قوة من جنده، ومنح امتياز البترول فيها لشركة بريطانيا»[١٧٢].

- حاولت بريطانيا التأكيد على أن الاتفاقية لم تتضمن اعترافًا بكيان سياسي مستقل للإمامة، وبدأت تردد كلامًا من قبيل أن السلطان هو المرجع الأعلى في البلاد ومعترف به في جميع أنحاء عمان، بل أن بنود الاتفاقية غير ملزمة وليس من الضروري تقديم المبررات[١٧٣]، فمن أجل ذلك سعت إلى إحكام سيطرتها على الأوضاع في عمان، وقامت بنشر قواتها في المناطق العمانية، في الجبل الأخضر، وعمان الداخل، ومنطقة الظاهرة، وليس هذا فحسب بل إن السلطان سعيد بن تيمور ومن ورائه بريطانيا سعى إلى التخلص من أنصار الإمامة، وهذا ما أشارت إليه إحدى وثائق مكتب الإمامة عام ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م، حيث ورد في الوثيقة ما يلي «... أصبح سعيد بن تيمور وأعوانه الإنجليز يحيكون المؤامرات الإجرامية ضد الوطنيين لكي يخلو لهم الجو»[١٧٤]، وكذلك تعرض كثير من زعماء ورجال الإمامة للسجن والتنكيل ومنهم من قضى نحبه في سجون مسقط، وممن تعرض للسجن في تلك الفترة الشيخ سالم بن محمد الرقيشي، والشيخ إبراهيم بن عيسى الحارثي وغيرهما الكثير[١٧٥].

هكذا هي المراحل والتطورات التي مرت بها اتفاقية السيب، وعلى الرغم من التحديات التي واجهتها منذ البداية، إلا أنها صمدت وذلك عائد إلى الرغبة

Scanned by CamScanner

البريطانية في إبقائها؛ لأنها وفرت لها قدرًا من الاستقرار داخليًا، ولكن ما إن رأت فيها تعارضًا مع مصالحها الاقتصادية والسياسية، خاصة بعد اكتشاف النفط سعت إلى البحث بشتى الوسائل والطرق إلى إلغائها، والتنصل من بنودها، وصولًا إلى إلغائها وعدم الاعتراف ما جاء فيها، وتم الاستيلاء على نزوى، من قبل السلطان سعيد بن تيمور وبدعم من القوات البريطانية.

■ الخاتمة:

ركزت هذه الدراسة على طبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية في عمان في العقدين الأول والثاني من القرن العشرين، وعلى العوامل التي أسهمت في صياغة المشهد السياسي العماني خلال تلك المرحلة، على وجه الخصوص ودراسة الدور البريطاني وأثره على قيام الثورة العمانية عام ١٣٣١هـ/١٩١٣م، وما أثر المتغيرات الداخلية والدولية على توقيع اتفاقية السيب عام ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م؟ وخرجت الدراسة بعدة نتائج على النحو التالي :

١ - أكدت الدراسة أن الوجود البريطاني وتحكمه بمصير الحياة الاقتصادية والاجتماعية كان له الأثر الأكبر في دفع أهل عمان نحو الثورة، ومواجهة سوء الأحوال، والسعي إلى إزاحة السلطان فيصل بن تركي، ومن ورائه بريطانيا، وهذا ما قامت لأجله ثورة عام ١٣٣١هـ/١٩١٣م التي أدت إلى تنصيب سالم بن راشد الخروصي إمامًا في مدينة نزوى.

٢ - كشفت الدراسة وجود نضال وحراك ثقافي واجتماعي تزعمه العلماء ورجال القبائل، أمثال الشيخ نور الدين السالمي، إذ عمل السالمي على إيقاظ الهمم وبث الوعي السياسي الذي كان يهدف من ورائه إلى تنبيه أهل عمان بمخاطر الوجود البريطاني في عمان.

Scanned by CamScanner

٣ - توصلت الدراسة إلى أن اتفاقية السيب كانت مطلبًا بريطانيًا الهدف منه توفير قدرٍ من الاستقرار في عمان، ولكن ما أن رأت بريطانيا في هذه الاتفاقية عائقًا أمام مصالحها السياسية والاقتصادية حتى سعت بكل الوسائل للتنصل منها، وإعطائها تفسيرات وفق ما يتوافق مع رغباتها وصولًا إلى إلغائها نهائيا، وذلك بعد قيام السلطان سعيد بن تيمور بالاستيلاء على عاصمة الإمامة نزوى.

****

Scanned by CamScanner